"عيدية" زحلة زيادة التعرفة على اشتراك المولدات

الثانية عشرة من منتصف ليل آخر يوم في سنة 2011 ، انقطعت الكهرباء في مدينة زحلة. لم يكن ذلك لاشراك المواطنين في العد العكسي لاستقبال العام الجديد، بل تذكير بمشكلة الكهرباء، التي كبر اكثر من جيل على ترددها. ومع هذه "المعضلة" التي كتب على اللبنانيين ان يحملوها معهم من سنة الى سنة، تسلم الزحليون "عيديتهم" من اصحاب المولدات قبل نهاية الشهر، وقد زفت لهم في مؤتمر صحافي، اعلن خلالها اصحاب المولدات انهم حددوا تسعيرة الاشتراك بخمسة امبيرات خلال شهر كانون الاول بـ 200 الف ليرة، مستندين الى اقتراح التسعيرة التوجيهية لمولدات لكهرباء الخاصة المرفوع من قبل وزارة الطاقة والمياه الى مجلس الوزراء منذ 13 آذار من العام 2010.

زحلة- لوسي بارسخيان

اصحاب المولدات رفضوا ما اعلنه وزير الطاقة والمياه خلال مؤتمره الصحافي نهاية العام الماضي، حول تأثر تسعيرة فاتورة المولدات الخاصة برفع ضريبة القيمة المضافة عن صفيحة المازوت، وبالتالي تحديده كلفة ساعة القطع بـ 400 ليرة.

محادثات

وعللوا رفضهم بالارقام، حيث اشاروا الى ان المحادثات التي اجروها مع وزير الطاقة قبل صدور الاقتراح المعمول به منذ العام 2010 كانت قد حددت السعر التوجيهي "الاكثر واقعية" بـ 340 ليرة لساعة القطع عند المشتركين بـ 5 امبير في حال كان سعر ليتر المازوت 1075 ليرة، فيما بلغ متوسط سعر الليتر خلال شهر كانون الاول 1425 ليرة ما يرفع سعر ساعة القطع الى 510 ليرات. علما ان عدد ساعات التقنين في زحلة بلغ خلال شهر كانون الاول حسب اصحاب المولدات ايضا 400 ساعة.

> **غابت الدولة في اول لحظات العام 2012 لتفرض المولدات الخاصة نورها "الموجع" على المواطنين**

عجز الدولة

حسب طوني مينا الذي شارك في اجتماعات اصحاب المولدات مع وزير الطاقة، فانها لم تنوجد في المدينة الا نتيجة لحاجة المواطنين، كاستثمارات، سدت جزءا من عجز الدولة وعدم قدرتها على تأمين الطاقة، وهي بالتالي تتأثر بحالة التضخم السائدة في لبنان عموما، وانعكاسه على كلفة تشغيل وصيانة المولدات. علما ان ارتفاع ساعات التقنين، يعني زيادة الحاجة الى صيانتها واستهلاك المولد بشكل اكبر، وبالتالي زيادة الطلب على مادة المازوت، التي رغم دعمها لا تتوفر كمياتها المطلوبة بالشكل اللازم في السوق البقاعية، ما يطرح المادة في السوق السوداء. ومن هنا لا يرى اصحاب المولدات في السعر الاخير الذي اعلنه الوزير جبران باسيل سوى محاولة لـ"كسب تأييد 4 ملايين لبناني" على حساب اصحاب المولدات الخاصة.

وهو لن يؤدي سوى لزيادة النقمة على اصحاب المولدات الذين يجابهون يوميا كما يقول مينا انتقادات الناس واتهاماتهم لهم بأنهم "مافيات" فيما "القلة هي التي تولد النقار". ولو كانت الكهرباء تتوفر عبر مؤسس كهرباء لبنان لانتفت الحاجة الى وجودها".

اصحاب المولدات في زحلة يحددون تسعيرة الاشتراك خمسة امبير بـ 200 الف ليرة

دين قسري

من يستمع لاصحاب المولدات يكاد يتعاطف معهم، قبل ان تكوي جيبه "ضريبة" الـ 200 الف ليرة

> **عدد ساعات التقنين في زحلة بلغ 400 خلال كانون الاول حسب اصحاب المولدات**

التي حملها معه كل مواطن زحلة من العام 2011 كدين "قسري" مترتب لاصحاب المولدات مقابل انارة بضعة مصابيح في المنازل وتشغيل جهاز التلفزيون، بعدما ادرجت معظم المؤسسات التجارية فاتورة الاشتراك بالمولدات الخاصة، من ضمن النفقات الثابتة التي تفوق راتب موظف بحد ادنى، مع زيادات عشوائية لا تتأثر بالجدل المستمر حول احقية العامل والموظف بالزيادات المقرة، في ظل وضع افتصادي ضاغط سواء على اصحاب الرساميل الموظفة ام على اليد العاملة المشغلة لمؤسساتهم. نصح اصحاب المولدات وزير الطاقة بالانشغال عنهم في البحث بسبل توفير الكهرباء، فيما ابتزوا البلدية بعجزها عن تشغيل مولداتهم على نفقتها مقابل بدلات يتقاضونها... وبالنتيجة قد يكونون صائبين بحرية استثمارهم، ولا سيما بعد تجربة الشهر الماضي غير المجدية، التي دفعت البلدية الى اصدار تسعيرتها قسرا تحت ضغط رأي عام حزبي، في ظل التهرب من المسؤوليات، من قبل مصلحة حماية المتسهلك التي يتهمها اصحاب المولدات ايضا بعدم مراقبة تسعيرة المازوت.

غابت الدولة في اولى لحظات العام 2012 لتفرض المولدات الخاصة نورها "الموجع" على المواطنين، ولم يكن ذلك للحظات فقط كما ظن الكثير من المواطنين الذين اختاروا استقبال سنتهم الجديدة في المنازل، بعدما ارهقت ميزانيتهم بالفواتير المضاعفة التي كتب على اللبنانيين عموما ان يسددوها، وخصوصا لتأمين الكهرباء.

لم تطفأ المولدات عند الواحدة من بعد منتصف الليل كما حدد سقف تشعيلها في معظم ايام السنة، بل دارت محركاتها حتى حضور نور"الدولة" مجددا، ولم لا طالما ان "كل شيء بثمنه" وكل ساعة انارة لها سعرها؟.